الأردن:

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	10.3
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	45.2
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	4403.8
معدل الفقر الوطني [1]	15.7
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) [ب]	80.4
العمر المُتوقع عند الولادة، سنة [ب]	74.5
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	35.0

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) أحدث قيمة (2017–2018).
(ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2020)؛ متوسط العمر المتوقع (2019).

استقر الانتعاش الاقتصادي في الأردن خلال عام 2021، لكن لا يزال هناك ركود كبير في قطاعات الاقتصاد، ولا تزال معدلات البطالة على ارتفاعها – لا سيما بين الشباب، في حين تعد المشاركة في القوى العاملة من بين أدنى المعدلات في المنطقة. ولا يزال عجز الحساب الجاري مرتفعا، لكن وضع المالية العامة يظهر تحسنا ملموسا. ويواصل معدل التضخم الكلي انخفاضه على الرغم من الزيادات في أسعار النقل والوقود. وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي متواضعا مع تكشف الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها، مما يخلق أوضاعا مناوئة للتعافي الاقتصادي الناشئ في الأردن.

الظروف والتحديات الرئيسية

خلال العقد الماضي، واجه الأردن صدمات خارجية متعددة. فقد تأثر أداء النمو بعدم الاستقرار في المنطقة، الذي عطل طرق التجارة وأسواق التصدير الرئيسية، وتسبب في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، وقلص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التباطؤ الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. وتراجع معدل النمو في الأردن إلى 2.4% في المتوسط سنويا خلال الفترة 2010–2019، مقابل 6.5% خلال الفترة 2000–2009، في حين زاد عدد السكان بمعدل الضعفين مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بسبب تدفق اللاجئين. ونتيجة لذلك، لم يواكب نمو الوظائف نمو السكان في سن العمل. وكانت معدلات البطالة مرتفعة ومتزايدة مقارنة بنظرائه في المنطقة حتى قبل صدمة جائحة كورونا.

لقد تجاوز الأردن صدمة جائحة كورونا على نحو أفضل من معظم البلدان. وسجل اقتصاده انكماشا متواضعا خلال عام 2020، مدعوما بالتحسن الكبير في معدلات التبادل التجاري والاستجابة محكمة التوقيت من جانب السلطات في المجال النقدي وفي مجال المالية العامة، بما في ذلك دعم أجور العمال الرسميين وتقديم تحويلات نقدية مؤقتة للمعرضين للضعف من الأسر الفقيرة والعاملين في القطاع غير الرسمي.

وعلى المدى المتوسط، تشكل المعوقات الهيكلية التي يواجهها الأردن إلى جانب عوامل الخطر العالمية الوشيكة الناشئة عن الحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها مخاطر سلبية خطيرة. وعلى الرغم من محدودية الروابط التجارية المباشرة مع أوكرانيا وروسيا، فإن الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع الأولية وتباطؤ النمو العالمي يمثلان مخاطر سلبية وشيكة على الاقتصاد. وفي غياب تسارع وتيرة التقدم في الإصلاحات الهيكلية، قد يستغرق التعافي وقتا أطول بسبب الآثار العميقة على الميزانيات العمومية للشركات واحتمال زيادة حالات الإفلاس، وخسائر رأس المال البشري، وضعف تراكم رأس المال البشري. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، يمكن أن يؤدي تأثير تغير المناخ على الأخطار الطبيعية إلى زيادة ندرة المياه في البلاد، مما يشكل تحديا خطيرا لقطاع الزراعة.

أحدث التطورات

كان التعافي الاقتصادي في الأردن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 ثابتا لكنه كان أقل قليلا من التوقعات. إذ بلغ معدل النمو 2.1% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 على أساس سنوي، بقيادة تعافٍ واسع النطاق لقطاعي الخدمات والصناعية. ومع ذلك، لا يزال أداء بعض القطاعات الفرعية، ولا سيما الخدمات كثيفة الاتصال، دون مستويات ما قبل الجائحة.

وأظهر وضع المالية العامة تحسنا ملحوظا مقارنة بعام 2020. وكان عجز موازنة الحكومة المركزية (بما في ذلك المنح) خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من 2021 سجل 4.6% من إجمالي الناتج المحلي منخفضاًبمقدار 1.5 نقطة مئوية عما كان عليه عام 2020. وأسهمت الزيادة القوية في تحصيل الإيرادات المحلية في التحسن الكبير الذي عوض عن ارتفاع الإنفاق.

ولا يزال عجز الحساب الجاري في الأردن مرتفعا. ففي نهاية سبتمبر/أيلول 2021، اتسع العجز إلى 12.1% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعا بزيادة كبيرة في عجز تجارة السلع في ظل الزيادات غير المسبوقة في أسعار السلع الأولية العالمية والتعافي المتواضع في عائدات السفر مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كورونا. ومع ذلك، بلغت الاحتياطيات الدولية في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021 مستوى مريحا يغطي 9.5 أشهر من الواردات، مما يعكس مساندة المانحين وصندوق النقد الدولي للبرامج في الوقت المناسب (وكذلك زيادة حقوق السحب الخاصة).

ولا تزال مؤشرات التوظيف تثير القلق بشأن رفاهة القطاع العائلي. ولا يزال تدهور سوق العمل يشكل أكبر

الشكل 1 الأردن / عجز الحساب الجاري ومحركاته

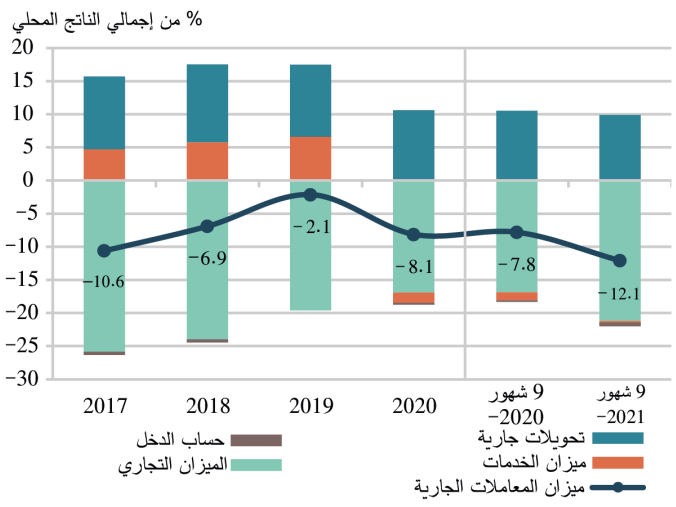

المصادر: البنك المركزي الأردني وحسابات خبراء البنك الدولي

الشكل 2 الأردن / معدل البطالة في مقارنة إقليمية

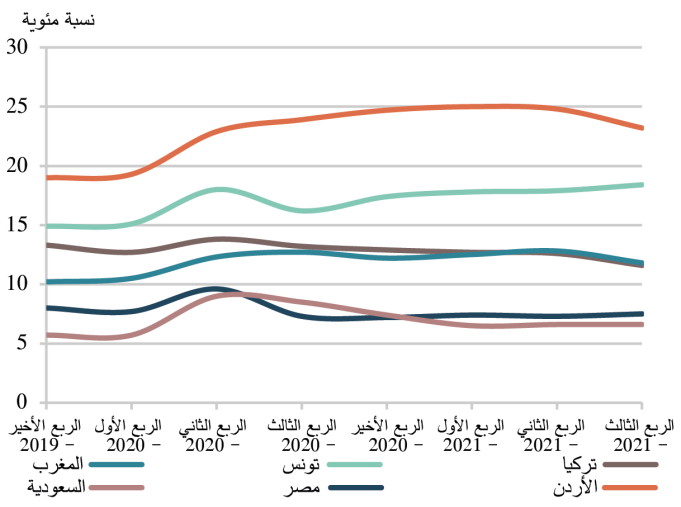

المصادر: Haver Analytics وحسابات خبراء البنك الدولي

تهديد لرفاهة هذا القطاع. إذ بقي معدل التوظيف منخفضا عند 26.4% (الربع الثالث من 2021). وعلى الرغم من أن معدل البطالة انخفض قليلا منذ أن بلغ ذروته عند 25% في الربع الأول من عام 2021، فإنه لا يزال مرتفعا عند 23.2% في الربع الثالث من عام 2021، بل أكثر من ذلك بالنسبة للنساء (30.8%)، والشباب (48.5% بين من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما). وكان معدل الفقر الوطني قبل الجائحة 15.7% (2018). وتشير التقديرات إلى أن انخفاض مستويات الدخل من فرص العمل في ذروة الأزمة سيزيد من معدلات الفقر بما يصل إلى 11 نقطة مئوية.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2.0% و2.1% في عامي 2021 و2022 على التوالي، بقيادة تعافي الطلب المحلي والسياسات الحكومية الداعمة. وعلى جانب العرض، من المتوقع أن يلقى الاقتصاد دفعة تعزيزية مع تسارع وتيرة تعافي قطاع السياحة والخدمات. غير أن ديناميكيات النمو على المدى المتوسط تعتمد على الظروف الاقتصادية العالمية، والأوضاع المعاكسة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من عقوبات، وتسوية العقبات الهيكلية في الوقت المناسب. وفي انعكاس لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، من المتوقع أن يصل معدل التضخم الكلي خلال عام 2022 إلى 3.3%.

ويُتوقع تحسن عجز موازنة الحكومة المركزية (شاملاً المنح) ليبلغ 4% من إجمالي الناتج المحلي في 2022، يعززه في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة الإيرادات وتراجع المصروفات المرتبطة بجائحة كورونا. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتحسن عجز المالية العامة بمساندة من تدابير المالية العامة لصندوق النقد الدولي. وفي وقت لاحق، من المتوقع أن يصل إجمالي الدين الحكومي والمضمون بالحكومة في نهاية عام 2022 إلى 114.2% من إجمالي الناتج المحلي (مع صافي الدين من حيازات صندوق الاستثمار في الضمان الاجتماعي عند حوالي 90.4%) قبل أن يتراجع تدريجيا على المدى المتوسط.

وعلى الجبهة الخارجية، تشير التقديرات إلى أن استمرار الحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري في عام 2022 نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والتأثير السلبي على السياحة. وشكلت عائدات السائحين من روسيا وأوكرانيا معا 4.8% من إجمالي عائدات السياحة في 2021. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون عجز الحساب الجاري (بما في ذلك المنح) ضيقا بدرجة متواضعة، ليصل إلى 9.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، مقارنة بما يقدر بنحو 10.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يؤدي التعافي الكامل للسياحة، وزيادة التحويلات، ونمو الصادرات، وتباطؤ الواردات إلى تضييق عجز الحساب الجاري في الأردن.

ومن المتوقع أن تتحسن رفاهة الأسر بشكل طفيف مع التعافي البطيء المتوقع في قطاعات السياحة والطلب المحلي والخدمات كثيفة التفاعل. غير أنه ليس من المتوقع أن تكون تحسينات الرفاهة ملموسة وقد ينعكس مسارها إذا وقعت صدمات في ضوء محدودية الاحتياطيات الوقائية المتوفرة للقطاع العائلي، وذلك إن لم يحدث تعافٍ للنمو بما يتجاوز النسبة المنخفضة البالغة 2%، وهو ما يتوقف بدوره على تنفيذ الإصلاحات. وقد تستغرق الأسر الأكبر حجما والشباب والنساء والعمالة غير الرسمية وقتا أطول للتعافي من الآثار الاقتصادية للأزمة.

الجدول 2 الأردن / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2019	2020	2021ت	2022ق	2023ق	2024ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	2.0	-1.6	2.0	2.1	2.3	2.3
الاستهلاك الخاص	-0.5	-0.8	4.5	2.5	1.6	1.6
الاستهلاك الحكومي	2.1	5.2	3.9	-2.1	0.9	2.4
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	-11.1	20.0	4.2	4.6	1.4	2.8
الصادرات، السلع والخدمات	6.5	-35.8	20.7	5.7	5.8	6.9
الواردات، السلع والخدمات	-3.1	-17.2	19.5	4.2	2.3	4.2
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.2	-1.4	2.0	2.0	2.3	2.3
الزراعة	2.6	1.6	3.0	2.4	2.6	2.9
الصناعة	1.4	-2.4	2.7	1.4	1.6	1.8
الخدمات	2.4	-1.2	1.7	2.3	2.6	2.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.8	0.3	1.3	3.3	2.5	2.5
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-2.1	-8.1	-10.6	-9.1	-6.5	-5.0
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.5	1.6	1.6	2.2	2.9	3.4
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)[أ]	-4.9	-7.3	-6.0	-4.0	-3.5	-2.4
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)[ب]	97.4	109.0	113.6	114.2	114.5	113.0
الدين، غير شامل لصندوق الاستثمار الاجتماعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)[ب]	78.0	88.0	91.3	90.4	89.2	86.3
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)[أ]	-1.3	-3.1	-1.7	0.0	0.5	1.6
نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	0.2	-4.0	1.7	1.9	1.6	2.1
انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)	63.3	62.0	62.4	62.5	62.8	62.7

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

أ) رصيد المالية العامة للحكومة المركزية، بما في ذلك المنح، واستخدام النقدية، وتدابير مالية غير محددة، وذلك وفقاً للتسهيل المُمدَّد مع صندوق النقد الدولي (يناير/كانون الثاني 2022) البالغ 1.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 و 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024.

ب) إجمالي الدين الحكومي والمضمون. يتضمن توريق المتأخرات المحلية في 2019–2021.